

جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق



جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق

Association Mobadara pour la Citoyenneté et les Droits



جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق

حضور دائم في جبهة الدفاع عن الوحدة
الترابية للمملكة المغربية

اصدار بمناسبة احياء ذكرى المسيرة الخضراء 6-11-2024

تخليد المسيرة الخضراء في ذكراها 49

**6 نونبر من كل سنة يحتفل المغاربة في مجموع التراب الوطني ، من طنجة إلى الكويرة .
بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة مند انطلاقتها سنة 1975. باعتبارها من الاحداث المجيدة في
مسلسل الكفاح التحرري للمغاربة من اجل الاستقلال واستكمال وحدة تراب المملكة المغربية .**

المسيرة الخضراء ... ذلك العمل البطولي الذي ابدعه وخطط له وقاده جلاله المغفور له ، المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه ، وشارك فيه 350 الف مغربية ومغربي ، مدفوعين بروحهم الوطنية القوية ،ومسلحين بالايمان بعدالة قضيتهم . حاملين كتاب الله والاعلام الوطنية تلك المسيرة البطولية التي ادت الى استرجاع الأقاليم الصحراوية المغربية من ابدي الاسبان ، بدون اسالة ولو قطرة دم واحدة ، مما جعلها تبهر العالم اجمع بسلميتها ودقة تنظيمها واقدام وانضباط المشاركين فيها . فكانت بالفعل ضمن سجل البطولات والاحداث العظمى التي ميزت تاريخ المغرب المعاصر . وأصبحت مرجعا عالميا بأسلوبها الفريد .

وهكذا ، وفي غمرة اجواء احتفالات الشعب المغربي بالذكرى 49 لهذه الملحمة الخالدة ، ارتان جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، ان تصدر هذه النشرة ، التي تلخص ما قامت به ، مساهمة منها في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية ، الى جانب باقي الفعاليات المغربية . ولتعبّر عن تصميمها على الاستمرار على نهج هذه المسيرة التي ما تزال مستمرة ومتواصلة عبر مراحل مترابطة ، من الاسترجاع و ردع مناورات الاعداء . الى تنزيل الإدارة وتوطين المؤسسات ، و انطلاق مسلسل مسيرة التنمية المستدامة والتي توحدت فيها إرادة العرش والشعب ، في الانتقال بهذه الأقاليم وساكنتها ، الى ما اصبحت عليه من نماء ورغد عيش وبنيات تحتية ، تحولت معها هذه الثغور في سنوات قليلة الى نقطة استقطاب للاستثمار الوطني والاجنبي . وحلقة وصل انساني واقتصادي بين المغرب وافريقيات التي بادرت العديد من دولها الى افتتاح قنصليات لها بالعيون والداخلية ..





جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق دواعي التأسيس

هذه النشرة خاصة بملخص لما ساهمت به جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق في سياق الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية ... هذه الجمعية هي جمعية وطنية مستقلة للتفكير والاقتراح والمبادرة . تم تأسيسها حديثا , من طرف مجموعة من الاطر , تخصصاتهم متنوعة وخبراتهم وتجاربهم تعود لآفاق مهنية متعددة. وقد وحد ارادتهم, السعي لايجاد اطار جمعي يتم من خلاله الانفتاح على كل الطاقات والفعاليات التي يمكن ان تتقاسم معهم الأهداف النبيلة التي تحركهم , مساهمة في الارتقاء بالعمل الجمعي السليم , وتوحيدا للجهود الرامية للدفاع عن حقوق المواطنة , ولصيانة حقوق الانسان و حماية الحريات . بوعي يطبعه الحرص على التعاطي مع المجال الحقوقي , بما يتطلبه الامر من نزاهة و موضوعية , بعيدا عن كل اصطفاة , وعن كل ما قد يسئ لخصوصية و سلامة و نبل العمل في المجال الحقوقي . وذلك بدافع تقوية مناعة بلادنا , وتحسين صورتها وتعزيز مكانتها من خلال توفير وسائل العيش الكريم وحفظ الحقوق وحماية الحريات . خاصة وان هذا المجال أصبح من المنصات الاساسية لاستهداف سلامة الدول وتدمير مقدراتها والزج بالشعوب في اتون الحروب الاهلية ومآسيها .

وقد أخذ مؤسسوا هذه الجمعية بعين الاعتبار , السياقات التاريخية , الدولية والاقليمية والوطنية , وكذلك الازواضع الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من انتظارات . وكل ذلك الى جانب روح المواطنة التي تفرض الحرص على الامن والاستقرار , كشرط لاغنى عنة , ففي ظل الفتن والاضطرابات لا يستقيم الحديث عن التنمية او عن الحقوق والحريات . وفي اجواء الفتن والاضطرابان تنعدم مشاعر الثقة في المستقبل , وبالمقابل , فانه لا يستقيم الحديث عن امن واستقرار في ظل دوس الحقوق وانتهاك الحريات. ذلك ما قد تقربنا منه ديباجة القانون الاساسي للجمعية

ديباجة القانون الأساسي للجمعية

جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق

الديباجة

نشأت دواعي تأسيس جمعية مبادرة للمواطنة و الحقوق ، ضمن سياق تاريخي تطبعه تحولات كبرى يعرفها العالم من حولنا ... صحيح أن تاريخ البشرية عرف عصوراً مظلمة ، غير أن ما حدث و يحدث ، وخاصة منذ 2011، والذي وصف "بالربيع العربي " والذي تتفاعل وتتوالى أحداثه بصورة درامية ، و في أجواء أهوال جطلنا نعيش حقبة تاريخية تتميز بكونها أقل سلمية، وأكثر قبولا للتعايش والتساكن السلميين... إنها حقبة أكثر اضطراباً و دعوية ، بل ووحشية، ضريت و تضرب كل ما هو طيب و جميل في الإنسان. و شوهدت المعتقدات ، و حطمت حضارات على أنغام التكبيرات ونسبت مقدمات ، و ارتكبت الفواحش... حقبة قد تعصف بدول، وقد تفرض خلق كيانات أخرى جديدة، تزيد المأسم تفتيتا ، وفق مخططات الجغرافيا السياسية التي يتحكم فيها كبار هذا العالم...في هذا الخضم من الأحداث التي تتسارع في سياق "ربيع"أموت أيلمه أكثر من لياليه ، وشلالات دمه التي أصبحت عصبية على أن تنضب... في هذه الظروف المضطربة، عرفت بلادنا كيف تحافظ على استقرارها ، وأصبحت تتوفر على دستور جديد ، مثل نقلة نوعية، وشكل أرضية تمكنا من السير نحو دولة الحق والقانون التي تصان فيها الحقوق وتفتح الأفق أمام الحريات.

إلا أن توسع دائرة الاضطرابات ، والتهديدات الإرهابية وازدياد درجات العنف، تجعل بلادنا مطالبة بالمزيد من اليقظة لدرء الأخطار المحتملة، ولضمان أمن وطمأنينة المغاربة، خاصة مع تواتر الأحداث والتفارير النووية حول ما يتفاعل من تهديدات في منطقتنا، إضافة إلى أجواء الانغلاق والتوتر والتجانبات العنيفة التي عصرت طويلا، وخلقته هشاشة أمنية تطل استقرار و مصالح الدول والشعوب بالمنطقة وجوارها.

والى جانب ذلك ، فعلى الرغم من الإصلاحات الدستورية وما رافقها من أوراق سياسية واقتصادية واجتماعية وأعدت، فإن مجتمعا مازال يعرف انتهاكات في حق النساء والأطفال، وإدارتنا ما تزال تتعثر في مفاصلها عقلية بائدة ، مما يسبب في تغذية مشاعر عدم الرضى لدى الناس، ونظامنا التربوي يغتدق إلى العطل، والمدرسة العمومية غير قادرة على كسب ثقة المغاربة، وعلى تقديم تعليم جيد، قادر على وقاية الأجيال في استقطاب التيارات المتطرفة، والتي تستغل الوضع الاجتماعي لتوريط العديد من شبابنا في مطبات مجازر رهيبه ولتزرج بالعشرات من بناتنا في ممارسات حاطة من الكرامة والعرض.

وتجدر الإشارة كذلك إلى التحولات الكبرى التي تعرفها البنية الديموغرافية للمجتمع المغربي، والتي تعبر به نحو الشيخوخة ، حيث أن أعداد المتقاعدين الآخذة في التزايد بوتيرة سريعة ، ستجعل من هذه الفئة قوة عددية هائلة ، في وقت تتفاعل فيه الاختلالات التي طالت أنظمة وصناديق التقاعد، خصوصا وان بلادنا لا تتوفر على ما يكفي من التشريعات والبنيات التحشية للرعاية الاجتماعية، مما قد يجعل استمرار تفاعل قضايا التقاعد، منها لاتعكاسات سلبية على مجموع الماجورين وعائلاتهم، وهو ما قد يغذي مشاعر اليأس وعدم الثقة في المستقبل، وفي تلك يكمن أخطر ما يكدر على الناس حياتهم ، وغير خاف ما قد يكون لذلك من تأثيرات سلبية على روح المواطنة وعلى السلم الأهلي. فأهم ما يحتاجه الإنسان: توفر الغذاء والصحة والعقل والتربية، وهي الحلجيات الأساسية التي توفر الإحساس بالطمأنينة والثقة في القدر. فلا يمكن تصور مجتمع كامل الاستقرار ببلونها . وبالمقابل لا يمكن أن يتمتع الإنسان بحاجياته

الحيوية الأساسية ، وبالحرية والكرامة، إلا إذا توفرت أجواء الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

تلك هي المعادلة التي يتعين التعامل معها بواقعية، وبراودة راسخة من طرف كل الشركاء في الوطن ، على اختلاف مواقعهم وتوجهاتهم.

ومع تحول المغرب من بلد مصدر للهجرة إلى بلد مستقبل لها ، أصبح وجهها لوجه مع قضايا إنسانية وأمنية من جيل جديدة. يتعين الاستعداد لها والتعامل معها بحكمة جيدة، لا بد أن ينخرط فيها المجتمع المدني ، حتى لا يتحول هذا الجانب إلى ورقة في يد الجهات التي تستثمر في القضايا الحقوقية بهدف الإساءة للمغرب، ولقضاياها المصيرية بطريقة غير نزيهة.

والأمر الجديد ، العثير للانتباه ، يكمن في ما تم تسجيله مؤخرا من مطالبات بحقوق ، لا يمكن تصنيفها إلا في باب السعي لتميع المسألة الحقوقية في بلادنا، وخاصة عندما ترفع شعارات تنادي بحقوق غريبة، ليس عن شعبنا وثقافته فحسب ، بل أن منها ما هو ضد الطبيعة، ويمس بالأمن الروحي لمجتمعنا . والأخطر ، أن أصحابها يلجئون إلى الاستقواء بالخارج لفرضها . وفي هذا الباب ، فإن جمعيتنا تتوق إلى أن تكون ضمن الجمعيات ، التي يقدر ما تتفانى في الدفاع عن الحريات الشخصية، يقدر ما هي حريصة على كرامة الناس، وأمنهم وسلامتهم المادية والروحية ... فالحاجة إلى تأسيس هذه الجمعية ، انبثقت في هذا السياق المضطرب ، وفي ظرفية تحتاج فيها بلادنا إلى كل أبنائها حتى تنجز أورشها في أجواء من الأمن والسكينة... إن جمعية

مبادرة للمواطنة والحقوق ، تنطلق من منظور واضح وشفاف للتفكير والاقتراح والمبادرة ، ببراودة سليمة في دعم العوامل التي من شأنها ضمان سلامة المغرب وتدعيم أمنه وطمأنينة سكانه، وذلك من خلال ممارسة جمعوية أصيلة ، متأنية ومستنيرة ، عبر نشر ثقافة المواطنة والحقوق والحريات ، في شموليتها وترباطها، وتكاملها كما هو متعارف عليه دوليا ، دون

المساس بكل ما هو مشرق في ثقافتنا وكنوزها ، وبكل ما يؤسس للأمن الروحي لشعبنا. وجدير بالذكر ، أن ما تم استحضاره عند الإقدام على تأسيس هذه الجمعية ، هو الوعي العميق بأن الشعب المغربي له طموحات وانتظارات كبرى ، في ظرفية تتطلب من جميع الأطراف استحضار المصالح العليا للبلاد في كل تدافع سياسي واقتصادي واجتماعي، واستحضار روح

الشراكة الوطنية لتفادي كل انزلاق محتمل، في الخطاب وفي الممارسة، مما قد يمس أمن البلاد الذي يعتبر عنصر رئيسي وثابت في كل معادلة ، ومدخل لتحقيق كل تنمية وبلوغ كل الطموحات المشروعة، بما في ذلك مسألة صيانة الحقوق والحريات.

تلك باختصار بعض الهواجس التي ترافق مؤسسي جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق،

فالتحيط الرابط الذي جمعهم ووجد جهودهم ، هو الرغبة الصادقة في المساهمة في الارتقاء بالعمل الجمعي وبالمشهد الحقوقي وفي كل ما يقوي مناعة بلادنا ، بتحقيق المزيد من المكاسب في المجالات التنموية والحقوقية، وذلك من أجل أن تكون في النهاية ، حقوق الوطن أعلى و اسمي ، باعتبارها الأرضية الحقيقية والإطار السليم لممارسة حقوق الأفراد والجماعات.

./.

من البيانات والأنشطة والمواقف التي سبق إصدارها ونشرها في موقع الجمعية من طرف الجمعية في إطار الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

flags.fmcdn.net/data/flags/normal/ma



من تصرفات وتصريحات السيد بانكيمون

بيان خصص المكتب الوطني لجمعية مبادرة للمواطنة والحقوق اجتماعه ليوم 15 مارس 2016 لتناول ما صدر عن الامين العام للأمم المتحدة من تصريحات وتصرفات تتعلق بالوحدة الترابية للمملكة المغربية, خلال زيارته الاخيرة للمنطقة وقد استعرض المكتب الوطني في هذا الاجتماع جملة من الاقوال والتصريحات الصادرة عنه اثناء هذه الزيارة, كما استعرض المكتب مختلف ردود الفعل الرسمية والشعبية على هذه المواقف غير المسبوقه في تاريخ تعاطي الامم المتحدة مع النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمغرب. وبعد مناقشة مستفيضة للموضوع, خلص المكتب الوطني للجمعية الى التعبير عن تاييده التام والكامل لموقف الحكومة المغربية, ولما جاء في البيان المغربي بمجلسيه. كما عبر عن تاثر كافة اعضاء الجمعية بتلك الهبة الشعبية لكافة مكونات الشعب المغربي, والتي شخصتها مظاهرة الرباط المليونية يوم 13 مارس 2016, والمسيرة الحاشدة لاهل الصحراء, التي عاشت اطوارها مدينة العيون. حيث احتشد حوالي 180 الف مواطن من مغاربة الصحراء امام بعثة المينورسو للتعبير عن تشبثهم بمغريبتهم وبالوحدة الترابية بلدهم وعن احتجاجهم القوي عما شعروا به من اهانة جراء هذه التصريحات التي تعتبرهم محتلين من بلدهم وتجعل من استقلالهم احتلالا.

كما عبر كافة اعضاء المكتب ومن خلالهم كافة اعضاء الجمعية عن :

- 1- ادانتهم القوية لاساءات السيد بان كيمون للشعب المغربي ولوحدته الترابية بتصريحاته وتصرفاته, لكونها منحازة وفيها خرق لميثاق الامم المتحدة وانحراف عن اهدافها وطبيعة رسالتها, كما تمس بمصداقية امانتها العامة .
- 2- اعتبارهم ان زيارة السيد بان كيمون الى المنطقة العازلة بالجنوب المغربي, واطلاق تصريحات واشارات في غير محلها بمثابة تصرف من شأنه الحاق اوخم الاضرار بالاوضاع الامنية الهشة بالمنطقة, والاسهام في تاجيج العنف في منطقة تعاني من التوتر اصلا, الامر الذي يتنافى والمنظمة الاممية ورسالتها في خدمة السلم والاستقرار عبر العالم اضافة الى ان هذا التصرف يساهم في تفاقم التوتر ويغذي السباق نحو التسليح, وفي ذلك اكبر العقبات التي تعيق حق الشعوب في التنمية .
- 3- استنكارهم الشديد لاخلال السيد بان كيمون بالحياد اللازم مما يتنافى والشروط الواجب توفرها في تعاطي المنظمة الاممية مع اطراف النزاعات .
- 4- رفضهم التام لوصف السيد بان كيمون لاسترجاع المغرب لصحرائه بـ"الاحتلال" لكون هذا المصطلح يعني "احتلال ارض والاستقرار فيها باستعمال القوة العسكرية" والحال غير الحال. فالمغرب لم يكن قوة احتلال, فهو استرجع اراضيه المحتلة كما هو مسجل في ارشيفات الامم المتحدة بناء على الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية, وعلى الاتفاقية الموقعة مع اسبانيا كما هو معروف لدى الامم المتحدة والتي بمقتضاها استرجع المغرب اراضيه الصحراوية وتسلمها يوم 16 فبراير 1976.
- 5- يسجلون باندعاش كبير وصف السيد بان كيمون للسكان المحتجزه في مخيمات تندوف بلفظ "لاجئين" والحقيقة ان هؤلاء الناس يوجدون في حالة احتجاز منذ تجميعهم بواسطة شاحنات الجيش الجزائري واقتيادهم قهرا الى المخيمات التي اقيمت مسبقا في تندوف على اثر اتفاق اجتماع المحبس يومي 21 و22 اكتوبر 1975 الذي تم بين السلطات الاسبانية والجيش الجزائري وممثلين عن البوليزاريو .

6- يستنكرون التغاضي عن امتناع سلطات الجزائر عن احصاء الساكنة المحتجزة في مخيمات تندوف . واصرارها على استمرار اغلاق هذه المخيمات في وجه المنظمات الانسانية والحقوقية الدولية . وذلك للتلاعب بالارقام المضللة للمانحين ولاخفاء الانتهاكات المرتكبة في حق ساكنة المخيمات.

7- يشجبون بقوة الصمت عن تحويل المساعدات الانسانية الموجهة لساكنة مخيمات تندوف , ونهبها من طرف قيادة البوليزاريو والقيادة العسكرية الجزائرية , في الوقت الذي يدعو السيد بان كيمون الى جلب المزيد من المساعدات . والحال ان البوليزاريو يستعمل ساكنة المخيمات لابتنزاز التعاطف الانساني وللاستزاق وتكديس الاموال واستعمال المحتجزين في الصراع الدبلوماسي .

8- يدينون التغاضي عن الفضاعات المرتكبة ضد النساء والاطفال في مخيمات تندوف , من اختطاف واغتصاب وتزويج قهري للنساء , وانتزاع الاطفال من احضان امهاتهم وارسالهم الى معسكرات كوبا والزج بهم في التدريب العسكري وحمل السلاح . وفي مقابل هذا التغاضي يريد السيد بان كيمون بتصريحاته تحميل مسؤولية تلك الاوضاع للانسانية للمغرب الذي دخل اراضيه سنة 1976 بعد ان كانت هذه المخيمات قائمة منذ سنة 1975 .

وفي ختام اجتماعه , عبر المكتب الوطني لجمعية مبادرة للمواطنة والحقوق عن امله في ان يقوم السيد الامين العام للامم المتحدة باعادة النظر في ما صدر عنه في موضوع نزاع الصحراء , وان يلتزم الحياد اللازم في هذا الملف انسجاما مع طبيعة مهامه السامية على راس ادارة الامم المتحدة .

كما عبر المكتب الوطني عن امله في ان تستمر التعبئة على جميع المستويات للتصدي للمؤامرات التي تحاك ضد الوحدة الترابية للمملكة , ووضع حد للاستمرار في ممارسة مجرد رد الفعل والانتقال بدل ذلك الى ممارسة المبادرة الاستباقية .

ولعل اولوية الاولويات تبدأ بتحديد من هي الاطراف الحقيقية للنزاع , ومن يمثل السكان بحق . وفي نفس السياق فان المكتب الوطني يتوجه بندائه للنسيج الجمعي والحقوقى بان يتسلح بالمزيد من اليقظة والتعبئة لفضح الفضاعات والانتهاكات التي ترتكب في مخيمات تندوف , ومؤازرة المحتجزين على جميع الاصعدة من اجل ان يستردوا حقوقهم كاملة في الحرية والكرامة الانسانية والعيش الكريم .





بيان استنكاري حول الانتهاكات و الجرائم المرتكبة في حق ساكنة مخيمات تندوف

في اجتماعه ليوم 16مايو 2017 تناول المكتب الوطني لجمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، الأحداث والتطورات الأخيرة لنزاع الصحراء . وذلك من جهة علاقتها بالاهتمام الذي توليه هذه الجمعية في إطار برامج عملها ، بالجوانب الإنسانية والحقوقية لساكنة مخيمات تندوف ، على ضوء القانون الإنساني الدولي . وقد سجل بصدها ما يلي :

في الوقت الذي يتجه المجتمع الدولي وكل عقلاء العالم إلى البحث عم مخرج يطوى بموجبه ملف نزاع الصحراء ، ويوضع حد لمآسي الاحتجاز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارس في حق ساكنة مخيمات تندوف . تستمر جبهة البوليساريو ، في عسكرة المنطقة العازلة ، بكل مواقعها، ورفع سقف التهديدات ، ملوحة بالأسلحة المتطورة التي تسلمتها من الجزائر و التي جاء بها مقاتلوها العائدين من الجيش الليبي السابق . كما تستمر بتأطير ودعم من النظام الجزائري، في مناوراتها الرامية إلى إرباك الوضع الاقتصادي والاجتماعي لساكنة الصحراء ومحاصرة مجهوداتهم التنموية ، بما في ذلك النجاحات التي تحققتها النخب الاقتصادية والاجتماعية المحلية الرامية إلى تطوير الإنتاج وخلق الثروة، إلى جانب محاولات مصادرة حق ساكنة الصحراء في التوفر على طاقة نظيفة . هذا إلى جانب حملاتها الدعائية المشوهة للحقائق و التي طالت ليس المغرب وحده بل دولا أخرى ، بما في ذلك فرنسا، بسبب موقفها النابع من معرفتها الجيدة بحقائق وخلفيات نزاع الصحراء باعتبارها الدولة التي صنعت خرائط المنطقة .

فما كان لجبهة البوليساريو أن تتصرف بهذه العجرفة ، وأن تبدي هذا التعنت ، لولا الاحتضان المباشر الذي تتمتع به لدى النظام الجزائري، ولولا السكوت والتغاضي غير المفهوم ، عن ممارسات هذه الجبهة المهتدة للسلم ، المرتكبة لأبشع الجرائم في حق ساكنة مخيمات تندوف المقامة منذ سنة 1974 بتواطؤ وتنسيق مع ضباط من الجيش الاسباني وخاصة خلا فترة تولي "الجزرال سالازار" مهام الحاكم العام للصحراء، الذي عقد صفقة مع الجيش الجزائري وقيادة البوليساريو في الاجتماع المنعقد يومي 21 و22 أكتوبر 1975 في بلدة المحبس بالصحراء . إذ سمحت هذه الصفقة لشاحنات الجيش الجزائري بتجميع سكان من الصحراء والزج بهم في مخيمات تندوف ، ووضعهم تحت الاحتجاز، منذ ذلك الوقت ، حيث تمارس الانتهاكات الجسيمة في حقهم ، من تعذيب واغتصاب واختفاء قسري ، وانتزاع الأطفال من أمهاتهم ، و الزج بهم في معسكرات بكوبا ، والدفع بهم للتدريب على حمل السلاح واستخدامه. خرقا لنا تنص عليه المواثيق الدولية ذات الصلة. وسرقة الإعانات الإنسانية واستعمالها كسلاح لتجويد المعارضين وتركيعهم . هذا إلى الرفض المستمر والقاطع لتسجيل ساكنة مخيمات تندوف وإحصائهم ، رغم النداءات الدولية.

وبالنظر لهذه الحالة ، فقد عبر المكتب الوطني للجمعية عن أمله، في أن تضع منظمة الأمم المتحدة حدا لممارسات بعض موظفيها ، البعيدة عن الحياد والموضوعية ، كممارسة لعبة التعقيم والتحريض المباشر . ومن أمثلة ذلك ما صدر عن الامين العام السابق للمنظمة ، من أقوال وأفعال ، وكوصف الساكنة المحتجزة في مخيمات تندوف "باللاجئين والفارين من الصحراء سنة 1975 " الذي ورد في بعض تقارير مسئولين أمميين ، إلى جانب الإخلال بالمهام ، كما هو الأمر بالنسبة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي لم تقم إلى تاريخه بواجبها في توفير الأمن والحماية الدولية لساكنة المخيمات المغلقة والمحصرة في تندوف . ولم تقم بتحديد صفتهم بطريقة عادلة وواقعية و صريحة ، كمحتجزين خارج القانون ، فوق ارض تديرها الدولة الجزائرية



وأمام الوضعية المأساوية لسكانة مخيمات تندوف، فان جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، كجمعية وطنية غير حكومية ، متشبثة بنبل الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومناهضة التطرف ، لتعبر عن استغرابها الشديد للاستمرار في اعتبار جبهة البوليساريو ، الطرف الوحيد مقابل الدولة المغربية في نزاع الصحراء ، والحال أن الطرف الحقيقي هو النظام الجزائري ، أما جبهة البوليساريو، فألى جانب كونها لا تملك قرارها، حتى في أمورها الداخلية ، فان اغلب مؤسسيها وقادتها التاريخيين قد عادوا إلى المغرب ، وان جهات الصحراء أصبحت لها مؤسسات تمثيلية ، محلية و جهوية منتخبة ، وتتوفر على نخب اقتصادية واجتماعية وسياسية تمارس مهامها على الأرض وتحضي بالشرعية الشعبية والقانونية .

أمام هذه الحقائق وغيرها كثير ، تري الجمعية بأنه ، لا يحق الاستمرار في تجاهل المعطيات الموضوعية على الأرض في الصحراء ، ولا يعقل الاستمرار في إقصاء النخب الجديدة بكل ما تملكه من مشروعية وواقعية. وفي المقابل يتم التثبث بجبهة على رأسها قيادة تابعة ، ومتورطة في الإرهاب وفي جرائم ضد الإنسانية ، كتلك التي تتابع من اجلها أمام القضاء الاسباني . فهذا المنطق لن يساهم إلا في إطالة عمر مآسي ساكنة مخيمات تندوف وتفاقمها يوما بعد آخر .

ان هذه الجمعية إذ تستنكر بشدة ، ما يمارس من انتهاكات جسيمة في حق الإنسانية في رحاب مخيمات تندوف، وتدين كل استمرار في التغاضي عن الانتهاكات والجرائم التي تطال ساكنتها، فإنها تعبر عن أملها في أن تنهض الأمم المتحدة ، ممثلة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، بالإسراع في توفير الأمن والحماية الدوليين ، لسكانة هذه المخيمات ، والقيام بتسجيلها وإحصائها ، وتمكين أفرادها من صفة لاجئ ومن كل ما يترتب عن هذه الصفة من حقوق . وان يتم التصريح بحقيقة أن النظام الجزائري طرفا مباشرا وحقيقيا في نزاع الصحراء ، وذلك كخطوة أولى على الطريق الصحيح لحل هذا النزاع ، ووضع حد للمآسي الإنسانية والتهديدات التي نطال كل شعوب المنطقة وجوارها ./.

المكتب الوطني.

الدار البيضاء في 16مايو 2017

بيان لاستنكار الفضاعات المرتكبة في مخيمات تندوف جنوب الجزائر

ان جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق, التي دابت على اهتمامها القوي بالوضع الحقوقي والانساني لساكنة مخيمات تندوف, على ضوء القانون الانساني الدولي, تتابع بانشغال كبير التطورات الخطيرة والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها اهل الصحراء في مخيمات الاحتجاز بتندوف, قد بادرت كتابتها الدائمة, المعتمدة من طرف المكتب الوطني للجمعية طبقا للمادة 18 من القانون الداخلي للجمعية, للاجتماع باستعجال, حيث استعرضت ما الت اليه الاوضاع بالمخيمات في الايام الاخيرة, في ظل الحصار الخانق الذي تزامن مع حراك الشعب الجزائري... الحصار الذي فرض على ساكنة المخيمات والذي دفع بالبعض منهم الى ركوب مغامرة الفرار, كما وقع للشبان الذين فارق احدهم الحياة وتاه الآخرون في الصحراء, فيما دفع بباقي الساكنة الى حراك جماعي للمطالبة ب: من جهة, بمصير السيد احمد خليل المختفي قسرا منذ 2009 والذي اختفى اثره منذ سنة 2011 بعد ان زاره احد ابنائه في سجن عسكري جزائري. ومن جهة اخرى بالمطالبة بحرية التنقل. كما تداولت الكتابة الدائمة, في الاستعمال المفرط للقوة في مواجهة المحتجين من طرف مسلحي البوليزاريو, حيث حركوا فرقا عسكرية مدججة بأسلحة ثقيلة, منها مدرعات متطورة.

فقامت باعتداءات وحشية, واعتقلت من المحتجين الكثير.. وقد افرجت عن عشرة م عتقلين, في حين بقي مصير آخرين مجهولا, ومن بينهم: مولاي لحسن حمادة, الذي يتداول انه فارق الحياة تحت التعذيب. وتضاف هذه الانتهاكات الى مسلسل القهر والاعتصاب, وانتزاع الاطفال من احضان امهاتهم ليزج بهم في معسكرات بكوبا وتدريب القاصرين على حمل السلاح, وغيرها من الجرائم المرتكبة في حق الساكنة منذ ان زج بها قهرا في مخيمات تندوف ابتداء من سنة 1974 ضدا على كل القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة ونخص منها بالذكر: الاعلان العالمي لحقوق الانسان, الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948 وميثاق انشاء مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1949 واتفاقية جنيف لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها الموقع عام 1967 التي فاقمت الوضعية الانسانية لساكنة هذه المخيمات لتنظيم وضع اللاجئين, والاعلان المتعلق بحماية الاشخاص من الاختفاء القسري الذي اعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 133/47 الصادر بتاريخ 1992/12/18 الذي نص على ان الاختفاء القسري يمثل جريمة ضد الانسانية, والمادة 18 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل, وكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تشكل المرجعية الاساسية للقانون الدولي الانساني. والغريب ان المجتمع الدولي لم يتحرك لضمان سلامة المحتجزين في تندوف, ويتعامل مع جرائم جبهة البوليزاريو وحاضنتها وشريكها النظام الجزائري بتغاضي وتسامح كبيرين. وبناء عليه, ونظرا لخطورة الاحداث المتلاحقة التي فاقمت الوضعية الانسانية لساكنة هذه المخيمات... فان جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق, وي تتابع بقلق كبير مجريات الاحداث في هذه المخيمات منذ نشأتها, لتعلن للرأي العام ولكافة الجهات والمؤسسات الدولية ذات الصلة:

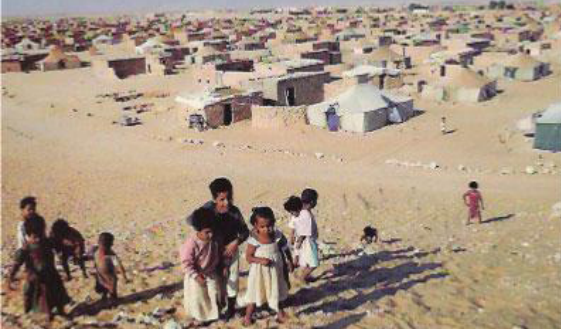
1 - تعبر عن استمرارها في التضامن بكل قوة مع المقهورين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم وفي مقدمتهم ساكنة مخيمات الاحتجاز بتندوف من المنحدرين من الساقية الحمراء ووادي الذهب دعما لنضالاتهم, حتى يتمتعوا بكامل حقوقهم الانسانية الاساسية, وفي مقدمتها حق التمتع بوضعية اللجوء وما يترتب عليها من حقوق, تحررهم من وضعية الاحتجاز المفروضة عليهم, وذلك انطلاقا من قناعاتها ومن تشبثها المتين بنبل مبادئ حقوق الانسان الخالصة, والتي لا تشوبها اية اعتبارات اخرى.



- 2 - تندد باشد واقوى العبارات بالقمع الوحشي وبالحصار المفروض من قبل مسلحي البوليزاريو والنظام الجزائري ,على ابناء الساقية الحمراء ووادي الذهب المحتجزين بخيمات تندوف , وتطالب برفعه فورا ودون انتظار ,قبل دعوتها للمشاركة في اي مسلسل اممي.
- 3 - تدعو الى وضع حد للصمت المتواطىء حيال انتهاكات وجرائم جبهة البوليزاريو , ونظام الجزائر الذي يسلمها ويمولها , وتنازل لها عن مسؤولياته تجاه ساكنة مخيمات مقامة على ارض توجد حاليا تحت ادارة الدولة الجزائرية ,وذلك ضدا على مانصت عليه القوانين الدولية ذات الصلة .
- 4 - تدعو كل الجهات المانحة الى الامتناع عن تسليم هذه المساعدات الانسانية الى جبهة البوليزاريو حتى لا تنهب وحتى لا تستخدم لقهر وتركيح ساكنة المخيمات . وبدل ذلك اعتماد اية جديدة لا يصلح هذه المساعدات الى مستحقيها بالية مستقلة ومحايدة .
- 5 - تناشد منظمة الامم المتحدة ان تتحمل مسؤوليتها كاملة
- 6 - توجه النداء الى كافة المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية -ومن ضمنها الجزائرية -المعنية بحقوق الانسان , والمناضلة من اجل السلم والعدالة , ان لا تكتفي بموقف المتفرج ازاء تجاوزات وفضاعات ما يقع في مخيمات تندوف , حيث تنتهك الحريات وتُداس الحقوق وحيث يحتجز البشر خارج القوانين والمواثيق الدولية .

جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق

المكتب الوطني.....2019/5/13.



بيان استنكار وادانة لانتهاكات حقوق اطفال مخيمات تندوف

انطلاقا من تشبثها بنبل مبادئ حقوق الانسان التي لا يشوبها اي اعتبار اخر، تتابع جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، وبانشغال كبير ، الاوضاع الحقوقية والانسانية المساوية ، للأشخاص المنحدرين من الساقية الحمراء ووادي الذهب ، المحتجزين منذ ما يناهز 46 سنة في مخيمات تندوف جنوب الجزائر ، تلك الاوضاع المسكوت عنها ، والتي لا تزداد إلا تدهورا ، حيث تستمر السلطات العسكرية الجزائرية وميليشيات البوليزاريو في ممارسة انتهاكاتها الجسيمة في حق هؤلاء الناس وأطفالهم ، الذين لم تعد سلطات الاحتجاز تخفي اجبارهم على الاشتراك في التدريبات والاستعراضات والأعمال العسكرية في صفوف مسلحي جبهة البوليزاريو، وذلك ما وثقته الصور والمشاهد التي نشرتها وسائل الاتصال ، بما فيها تلك التابعة للبوليزاريو والجزائر . وهذا ما جعل المشاركين في اجتماع الدورة 46 لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بجنيف ، يجمعون على التنديد بتجنيد أطفال مخيمات الاحتجاز بتندوف في الاعمال العسكرية، مع ابرازهم للمسؤولية الثابتة للدولة الجزائرية في هذه الانتهاكات لكونها تقع على اراض خاضعة حاليا لسلطتها .

ان الآلاف من اطفال هذه المخيمات يتم فصلهم قسرا عن أسرهم وانتزاعهم من دفة أحضان امهاتهم ، ليرحلوا الى كوبا واسبانيا وشمال الجزائر ، مما يتنافى ومضامين المادة الخامسة من اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل، التي تنص على وجوب احترام مسؤوليات وحقوق الوالدين القانونيين . فهؤلاء الاطفال يتم تعريضهم لممارسات تدمير هويتهم ، بالشحن الايديولوجي وبمشاعر الكراهية ، وانتزاعهم من طفولتهم بالزج بهم في التدريبات العسكرية وحمل السلاح والمتفجرات . كما يتم استغلالهم في امور يحرمها القانون الانساني الدولي ، كتشغيلهم في حقول قصب السكر بكوبا ، وإجبار المراهقات على ممارسة الدعارة في كوبا كما في اسبانيا . وأمام استمرار تدهور هذه الاوضاع منذ انشاء مخيمات تندوف سنة 1974، تلك المخيمات التي اقتيد اليها الآلاف من سكان بادية الصحراء ، وخاصة بعد الاتفاقية التي تمخض عنها الاجتماع السري الذي عقد ببلدة المحبس يومي 21 و22 أكتوبر 1975 بين ضباط اسبان بقيادة الحاكم العام الاسباني للصحراء آنذاك ، الجنرال سالازار ، ونظرائهم من الجيش الجزائري . اذ أغلق الاسبان حواضر الصحراء في وجه سكان البادية ، مما سمح لشاحنات الجيش الجزائري بإجبار السكان على التوجه لمخيمات تندوف ، التي كانت قد اقامتها الجزائر سنة 1974 ، وهو خرق صريح من الدولتين ، الاسبانية والجزائرية للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة ل1949/08/12 .

و أمام هذه المآسي الانسانية ، فان جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، تدعو الى مساءلة الدولة الجزائرية ، وفقا لقواعد القانون الانساني الدولي ذي الصلة ، لكونها تتحمل مسؤولية عدم احترام التزاماتها الدولية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، التي ترتكب فوق اراض تقع تحت مسؤوليتها ، وفي مقدمتها ، استغلال الاطفال لأغراض عسكرية ، وإجبارهم على ممارسات محرمة دوليا . كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 77 من بروتوكول جنيف ، لعام 1977 و المادة 38 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 ، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بتحريم اشراك الطفل في النزاعات العسكرية لعام 2000 . و كذلك الاحكام المنصوص عليها في نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ومنها الفقرة "هـ"

من المادة 6 والفقرة "ز" من المادة 7 من هذا النظام.

ولمواجهة هذه الخروقات الشنيعة لحقوق الاطفال ، فإننا ندعو المنظمات الوطنية والدولية ، والمنظمات الاممية ، الى التدخل العاجل و الفعال و الحازم لوضع حد لهذه الممارسات المأساوية، المتعارضة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. واتخاذ ما يترتب عن ذلك من جزاءات، في حق من يحتجز الاطفال ويحرمهم من العناية البدنية والنفسية ومن كل ما هو ايجابي في بناء ذواتهم وضمائم مستقبلهم .

بيان ادانة واستنكار لتهديد النظام الجزائري للحق في الحياة والتنمية

تتابع جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، بانشغال كبير ، التهديدات التي تتفاعل وتتعالى منذ سنوات ، الى ان وصلت اليوم الى حالتها القصوى ، المتمثلة في الوضع شديد التوتر والمتفجر على الحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . حيث قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي الجزائري بنشر جنودها، واسلحتها المختلفة و حفر الخنادق وبناء الستائر الرملية على حدود المغرب. في أجواء خطابات التهديد الصريح بالحرب، الى جانب التحركات المستفزة . الامر الذي يعتبر تطورا خطيرا وجديا ينبئ بانطلاق شرارة حرب مدمرة بين بلدين هما في امس الحاجة للاستثمار في البناء والتنمية لإسعاد شعبيهما الشقيقين والجارين .

ولا نحتاج الى دليل على كون هذه الممارسات ، تهديدا حقيقيا و خطيرا للأمن والسلم والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم . ناهيك عن كونها دوسا مدانا لحق الانسان في الحياة وفي التنمية . وخرقا فاضحا وغير مبرر لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 128/41 بتاريخ : 12/04/1986 والذي يجعل الحق في التنمية حقا من حقوق الانسان ، وان سباق التسليح والحروب تعد اخطر تهديد لهذا الحق .



وبناء عليه ، وحيث ان هذه الجمعية مستقلة ولا تتلقى أي دعم او أوامر من اية جهة كانت ، وانها تنطلق من تشبثها المتين بنبل مبادئ حقوق الانسان ومناهضة التطرف والعنف بكل اشكالهما . فإنها لا تتردد في التوجه بالاسم ، وبكل موضوعية وحيادية ، في ادانتها الصريحة واستنكارها بأقوى العبارات لممارسات قيادة النظام الجزائري التي جعلت المنطقة على حافة حرب مدمرة . في ظرفية إقليمية وعالمية مضطربة ، وفي أجواء نقل مخططات الإرهاب من الشرق الأوسط الى الشمال الافريقي ، وذلك في فترة يخيم عليها شبح جائحة فيروس كورونا 19 ومتحوراته ، وما رافق ذلك من آثار كارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المغرب الكبير وشعوب العالم.

وإذ ندين منطق الحرب والعنف الذي تستثمر فيه قيادة النظام الجزائري ومن يخبئ وراءها فإننا :

1- نعتبر عن استغرابنا للموقف غير المكثرت للجوار الأوروبي ، والحال ان دوله لن تسلم من آثار الحرب

المحتملة . ونطالبها ان تبتعد عن كل تشجيع ، مهما كان أسلوبه، لتهديدات نظام الجزائر بالحرب .

2- ننادي حكماء الجزائر للتحرك من اجل جعل قيادة بلدهم ، تستحضر العقل و الحكمة والتوقف عن السعي لإشعال الحرب في منطقتنا التي تعاني شعوبها من هشاشة لا تحتمل المزيد من الصراعات وعوامل التدمير واعاققة التنمية.

3- نوجه الدعوة الى حكومة المملكة المغربية لتستمر في التزامها بأقصى درجات ضبط النفس تجاه تهديدات واستفزازات النظام الجزائري ، وعدم السماح باستدراج المملكة لمواجهة عسكرية، واسالة الدماء بين الاشقاء وتخريب البلدين .

4- نلتزم من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الامن الدولي ، التحرك العاجل لحماية الامن والسلم في منطقتنا من التهديدات العلنية بهجوم الجيش الجزائري على أراضي المملكة المغربية .

5- ندعوا شعوب المغرب الكبير وكل القوى المحبة للسلم الى اعلان رفضها وادانتها لمنطق الحرب والعنف ، باعتبارها عدوان على الحق في الحياة وعلى الحق في التنمية ./.

متى كانت الكيانات الارهابية شريكا في صنع السلام !



جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، كمنظمة غير حكومية ، تنطلق من التشبث بالمبادئ النبيلة لحقوق الانسان و مناهضة التطرف والعنف . تتابع عن كثب ، عودة الأمم المتحدة للحديث عن دعوة الأطراف المعنية بنزاع الصحراء ”موريتانيا-البوليساريو-الجزائر- المغرب “ الى إعادة اطلاق المحادثات من أجل إيجاد حل توافقي لهذا النزاع الذي طال امده . ومما تأسف له هذه الجمعية ، ان من بين هذه الأطراف ، كيانات متورطة في ممارسة العنف وفي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وخرق اتفاق وقف اطلاق النار بذرائع واهية .الى جانب علاقاتها المتشابكة مع حركات إرهابية ، وتحويل مخيمات

تندوف الى حاضنة للإرهاب ، ومدرسة تنتخرج منها قيادات إرهابية. الامر الذي يهدد الامن والسلم بالمنطقة ، ويمثل خرقا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ، الذي يؤكد في مادته الأولى على حفظ السلم والامن ، ومنع الأسباب التي تهدده. والحال اننا نفترض بان المنظمة الأممية ووكالاتها ذات الصلة ، لا تجهل السجل الأسود لمليشيات البوليساريو وشركائها في مجال تهديد السلم في المطقة ، و في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وجدير بالذكر ان هذه الانتهاكات، تم توثيقها في تقارير محايدة انجزتها مراكز بحث ومنظمات دولية معروفة. ناهيك عن الجرائم التي رافقت تجميع سكان بادية الصحراء، بعد ان أغلقت اسبانيا المدن الصحراوية في وجوههم، لتسهيل اقتيادهم قسرا الى مخيمات تندوف التي كانت قائمة منذ سنة 1974، بواسطة شاحنات الجيش الجزائري. وتلك الجرائم يمكن التحقيق بشأنها مع الضحايا الذين مازالوا احياء، وهم كثر، وقد وقع ذلك مباشرة بعد الاتفاق الاسباني الجزائري الذي نتج عن اجتماع يومي 21 و22 أكتوبر 1975 ببلدة المحبس. برئاسة الجنرال سالا زار وضابطين من جيش الجزائر، وبعض قادة جبهة البوليساريو. ناهيك عن سرقة الإعانات الإنسانية الدولية التي كانت موضوع تقرير من مصالح الاتحاد الأوروبي .

ولا يخفى على أحد ان مخيمات تندوف المغلقة و المحاصرة، ضدا على مبادئ القانون الإنساني الدولي، تمارس فيها مليشيات البوليساريو ووحدات الجيش الجزائري ، انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان . تلك الانتهاكات

التي بلغت حد قتل شبان صحراويين حرقا وهم احياء ، والعالم يتفرج ، مما أصاب الناس بالذهول . وذلك بالموازاة مع رفض السلطات الجزائرية القاطع ، للاستجابة لطلبات المجتمع الدولي الرامية الى تسجيل واحصاء محتجزي مخيمات تندوف.

فأمام هذا الخطر ، فان المرء ليتساءل بحرقه ، عن كيف تستساغ دعوة كيانات هذا حالها ، لتكون طرفا في صنع السلام ، والمشاركة في البحث عن مخارج وحلول للنزاعات ؟

وجدير بالذكر أن هذه الاطراف ، ما ان عين السيد الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثه الخاص للصحراء ، حتى شرعت الجزائري و البوليساريو، في اعلان الشروط المعرقلة لمهامه قبل ان يشرع فيها . وهذا ما يؤكد في اعتقادنا ، ان البحث عن حلول للنزاعات ، لا يعقل ان يترك مفتوحا لعبث القوى الهدامة . انتهى./.

بيان بصدد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر بتاريخ 28/07/2022



استعرضت جمعية مبادرة من أجل المواطنة والحقوق «تقرير» هيومن رايتس ووتش الصادر بتاريخ 28 يوليوز 2022، حول ما أسمته قواعد اللعبة لإخفاء القمع المتزايد في المغرب، والذي حررته في 99 صفحة بعنوان: «فيك... يا» وخصصت هذا التقرير لما أسمته «التكتيكات الملتوية والمخادعة لإسكات الناشطين والصحفيين». وذكرت عدة حالات قالت إنها حالات «قمع» ومحاكمات غير عادلة تمارسها السلطة لإسكات المعارضين. وأشارت المنظمة في تقريرها إلى ما قالت إنه استخدام وسائل الإعلام الموالية للسلطة لتشويه سمعة المستهدفين. وتقول إن هذه الممارسات «عندما تتأملها عن كثب، تتضح لك قواعد اللعبة كاملة لسحق المعارضة»، ثم تدعو شركاء المغرب الدوليين إلى إدراك «حقيقة هذا القمع والمطالبة بوقفه، والتنديد بالمغرب بشكل مسموع وواضح».

وقد قرأت هذه الجمعية هذا «التقرير» بعناية،

وقبلته جهات مغربية وأجنبية جملة وتفصيلا وهللت له فور نشره. في حين عارضته أطراف أخرى متسائلة عن سلامة دوافعه وأهدافه.

أما مبادرة المواطنة والحقوق، الملتزمة بمنطلقاتها المبدئية، كجمعية مستقلة، متمسكة بنبل مبادئ حقوق الإنسان ورفض كل استغلال غير لائق لحقوق الإنسان لأغراض أخرى، فهي لا ترى أنها معنية إما بتأكيد أو نفي محتويات «تقرير حقوق الإنسان» وتصريحات وشهادات الأشخاص الذين استخدمتهم كأدلة: «هيومن رايتس ووتش». وذلك لأن هذه الجمعية وجدت نفسها أمام تقرير غريب تحكمه نية مسبقة تتجلى في مختلف مراحل وفصول هذا «التقرير»، من بدايته إلى نهايته

. وهي متوفرة في التقارير العامة والقانونية على وجه الخصوص. وهو تقرير يفتقر إلى الدقة والموضوعية والنزاهة، مما يتطلب تأكيداً محايداً لصحة المعلومات دون انتقاء وصدق في نقلها. وهذا واضح في التزام التقرير بخطاب يكاد يكون نقلاً حرفياً لألفاظ مغربية وأجنبية توحدهم، منذ عقود، على كراهيتهم للنظام المغربي، ولا يدخرون جهداً في إنتاج مواد إعلامية موجهة لتشويه صورة المغرب، عبر منصات وقنوات التواصل الاجتماعي، وعبر وسائل الإعلام الرسمية لدولة مجاورة. في حين لم تكلف المنظمة نفسها عناية الاهتمام أو الاتصال بالسلطة والأشخاص المعنيين بالتهامات الواردة في التقرير والاستماع إليهم.

02- وجدنا هذا التقرير بعيداً عن التقرير، وأشبهه ببيان تعصب ودعوة لإدانة السلطات

03- هذا ما وصفه تقرير هيومن رايتس ووتش بـ «التقرير» الذي افتتحته المنظمة باستخدام لغة بذينة وسوقية، لا تتضمن لغة «الزناوي» كلمات تخدش

الحياء وتثير المشاعر في المجتمع المغربي، مثل عبارة "فيك... يا "

وهو العنوان الذي اختارته المنظمة لتقريرها ، ومن

الواضح أن مصدر هذه اللغة هو الكلام الفارغ الذي يستخدمه أشخاص معروفون بلغتهم الفارغية على صفحاتهم وقنوات منصات التواصل الخاصة بهم، كما استخدم التقرير كلمات مهينة مثل "التكتيكات الملتوية والمخادعة".

04- تضمن التقرير موقفا يتناقض مع الطبيعة الحقوقية التي تدعيها هذه المنظمة، حين اعتبرت أصحاب الرأي المختلف عن عملاتها عبر منصات ومواقعها الإعلامية، أنهم سخرتهم السلطة لتشويه سمعة النشطاء والمعارضين.

وللتوضيح، فإن هذه الجمعية لا تستهدف من تحالف مع هذه المنظمة، بل تعتبر أن الأمر يتعلق بنقاش بين مغاربة لهم مواقف وأفكار وتطلعات مختلفة، وفهم مختلف للقضايا. إلا أن القدرة المهنية والنشاط السياسي لا يعفيان أحدا من المسؤولية عن أفعاله. ولا

يفوت جمعية المبادرة من أجل المواطنة والحقوق أن تؤكد أنها اعتبرت رد الحكومة المغربية غير كاف لأنه كان خاليا من أي إجراءات، واقتصر على تلك الكلمات التي سمعها الجميع، كما اعتبرت أن الرد الحكومي المغربي كان غير كاف، لأنه كان خاليا من أي إجراءات، واقتصر على تلك الكلمات التي سمعها الجميع، وهو ما ينفي أي مبررات قانونية، ويسرع من توسيع الحريات ويرتقي بمشهد حقوق الإنسان في البلاد. من جهة أخرى، نعرب عن أسفها العميق لعدم احترام «هيومن رايتس ووتش» للهيئة المغربية لحقوق الإنسان، وعدم تشاورها أو التعاون معها، وتصدر تقارير عن المغرب تفتقر إلى المحددات الفنية، مما جعلها أقرب إلى كونها تصريحات مواقف سياسية، وليس تقارير حقوقية صادقة. وهو ما جعلنا نعتبر أن هذه المنظمة أصبحت تتدخل سنة بعد سنة، مما جعلها موضع شبهات وهفوات دفعت بعض ممثليها إلى الاستقالة، كما حدث مؤخرا في أوكرانيا، والتذمر الذي عبر عنه بعض أعضائها في الدول الاسكندنافية، ناهيك عن الانتقادات التي سبق أن عبر عنها مؤسسها السيد روبرت بيرنشتاين بشأن ما وصفه بالانحرافات. ولا نخشى أن تؤدي هذه السلوكيات المشيئة،

لقد أضرت بشدة بسمعة الحركة الدولية لحقوق الإنسان، مما سمح لكثير من أعدائها بتوجيه انتقاداتهم المتشككة لنزاهة وأهداف الهيئة الدولية لحقوق الإنسان،

وعليه، بقدر ما نعبر عن استنكارنا للغموض الذي اكتنف بعض تقارير هذه المنظمة، فإننا نطالبها بتصحيح مسارها ووقف انزلاقها وانحرافها المتصاعد وابتعادها عن التشاور مع الحركة الحقوقية في البلدان موضوع تقاريرها، ووضع حد لكل ما يجعلها موضع شبهات، ومن ذلك إعلام الرأي العام الحقوقي والدولي بمصادرة أموالها الضخمة وثورات مديريها.

حرر في الدار البيضاء بتاريخ : 17/9/2022

فيما يلي تجدون بعض مواقف الجمعية التي تدخل ضمن دفاعها عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية، والتي سبق أن تم نشرها في صفحتها على الفيسبوك وفي موقعها الإلكتروني mobadra.net



فيما يلي تجدون بعض مواقف الجمعية التي تدخل ضمن دفاعها عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية . و التي سبق ان تم نشرها في صفحتها على الفيسبوك وفي موقعها الإلكتروني mobadara.net

نداء استغاثة

علمنا أن الجيش الجزائري معززا بميليشيات البوليزاريو التي تجند مسلحين من مختلف الجنسيات. مستمرة في المدهامات والاعتقالات وترويع المحتجزين في مخيمات تندوف حيث ترتكب انتهاكات جسيمة من طرف الجنود بما في ذلك الاغتصاب والقتل بالرصاص وتحت التعذيب. في حق المنحدرين من قبائل وادي الذهب و بالخصوص اولاد ادليم . وذلك بعد انتفاضتهم في وجه تجاوزات واعتداءات درك مايسى بدرك البوليزاريو. اننا إذ ندين بقوة هذه الجرائم ونطالب بوقفها ويرفع الحصار المضروب حول هذه المخيمات ، خرقا للقانون الإنساني الدولي . فاننا في نفس الوقت نحمل المسؤولية كاملة للدولة الجزائرية وسلطاتها العسكرية الباغية ، وناادي المنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الاختصاص وفي مقدمتها وكالة غوث اللاجئين. ومجلس الأمن الدولي .

ولا يفوتنا ان نوجه نداء استغاثة الى كل مكونات الجسم الحقوقي ، الوطني والدولي، ليهب لفضح هذه الجرائم الوحشية التي ترتكبها الدولة الجزائرية في مخيمات الاحتجاز بتندوف . وذلك بكل الوسائل المتاحة بما فيها جمع المعطيات، و رفع دعاوي قضائية امام المحاكم الدولية وكل المؤسسات القضائية الممكنة .



نقول للامم المتحدة ان اسمها هو الساقية الحمراء ووادي الذهب وليس الصحراء الغربية

محمد الغزاوي

استغرب للأمم المتحدة وهي تذكر البوليزاريو كطرف في المحادثات المتعلقة بما يسمونه النزاع حول الصحراء " الغربية " أي الساقية الحمراء ووادي الذهب (سموها بالخربية . بعد خروج اسبانيا .ورفضوا تسميتها بالمغربية بعد ان كانوا يسمونها ظلما الصحراء الاسبانية). البوليزاريو ؛ عصابة يعلم الجميع انها تعمل ضمن مخططات وقيادة النظام العسكري بالجزائر . حيث شاركت في إجبار السكان منذ 1974 على ركوب شاحنات عسكرية تعود للجزائر واستخدمت ضدهم القوة والاهانة والاعتصاب رفقة جنود جزائريين . واتجهت بهم إلى مخيمات بتندوف حيث يتم احتجازهم وانتهاك حقوقهم وامتهان كرامتهم إلى الآن... أنهم خمير حمر جدد .. الجهة المسؤولة عن الوضع هي الدولة الجزائرية فكل شيء يتم فوق أرضها وينطلق من داخل حدودها تنظيما وتسليحا وتوجيها وتمويلا و دبلوماسيا . . أما عصابة البوليزاريو فهي مأمورة ولا تملك أمرها .. اذن باستدعاء البوليزاريو للمحادثات حول الصحراء . بدل الجزائر . فلماذا اذن لاتستدعي داعش للحديث عن مشاكل العراق وسوريا بدل امريكا التي خلقتها .؟ نتمنى ان تكف الأمم المتحدة عن العبث بالمنطقة وكأنها لا تعرف حقيقة الأمر .. ملف الصحراء يتابعه المغرب منذ استقلاله والملف يوجد في أرشيف الأمم المتحدة . وأعضاء دائمين بمجلس الأمن. هم من صنع خرائط المنطقة كلها. وهم من خلق المشكل وجعلوا منه لغما يهدد استقرار المنطقة. بتنسيق مع النظام العسكري الذي خلقتة فرنسا لينوب عنها في تمزيق وحدة الشعوب المغربية. وحقيقة البوليزاريو وممارساتها ليست خافية على الأمم المتحدة . ودور الجزائر لا غبار عليه .. المغرب مطالب بتسمية الأمور بأسمائها في مخاطبته للمنظمة الاممية دون تردد.



تجنيد الاطفال بمخيمات تندوف .. الجزائر والبوليزاريو تضربان المواثيق الدولية عرض الحائط



في خرق فاضح لكل المواثيق والاعراف والقوانين الدولية تسجل جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق : ان مخيمات تندوف جنوب التراب الجزائري، تعد شاهدا على جريمة ترتكب في حق الأطفال الذي يتم تجنيدهم وشحنهم بأفكار إيديولوجية وأكاذيب مضللة.

ان الجزائر وصنيعتها +البوليزاريو+ يضربان عرض الحائط كل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، من خلال دأبهما على انتزاعهم من بيئتهم الطبيعية، وتجنيدهم وتدريبهم عسكريا في وقت يجب أن يكونوا فيه بالمدارس.

ان هذا الأمر ليس وليد اليوم، وإنما يعود لزمان مضى حين كان

يتم إرسال الأطفال إلى كوبا في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، مضيافا أن الهدف من ذلك كان ”حشوهم بالإيديولوجيا الشيوعية وتدريبهم عسكريا“. ان العديد من الإحصائيات تؤكد أن حوالي 10 آلاف طفل هناك تم انتزاعهم من عائلاتهم، في تناقض صارخ مع نصوص المواثيق الدولية في مجال حقوق الأطفال، التي تنص على أن الطفل يجب أن ينمو ويتربى في أسرته الطبيعية، وأن يعيش في وسط يتيح له التشبع بقيم التسامح والسلام والتآخي وبيئة تضمن له كرامته.

ان المشروع الانفصالي الذي تدعمه الجزائر سعى منذ بداياته إلى التركيز على أطفال السكان المحتجزين في تندوف من أجل إحداث قطيعة مع انتماءهم للمغرب، ”ومنذ ذلك الوقت، بدأت الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الأطفال وتناقلت من خلال تدريبهم على استعمال السلاح والتفجير وشحنهم بمشاعر الكراهية“.

ان أصل الداء لكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي تقع في مخيمات تندوف، هو أن وجودها يتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، التي تنص على أن مخيمات اللاجئين يجب أن تخضع لقانون الدولة المضيفة وهي الجزائر في هذه الحالة، مؤكدا أن مخيمات تندوف هي المكان الوحيد في العالم الذي لا يخضع للقانون.

ان الجزائر و+البوليساريو+ يحرمان سكان مخيمات تندوف بشكل عام والأطفال على الخصوص من أبسط الحقوق الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي، داعيا المنظمات الحقوقية الدولية إلى فضح هذه الممارسات المنافية للمواثيق والأعراف الدولية. وفي هذا الصدد فاننا نطالب من جديد من مجلس الامن الدولي وكل المنظمات ذات الصلة الاخذ بعين الاعتبار المعطيات السالفة اعلاه .. علما انه سبق للممثل الدائم للمغرب بالامم المتحدة السيد عمر هلال ان اثار هذا الموضوع امام مجلس الامن الدولي والاعلام العالمي وقدم كل الدلائل الدامغة على هذا الاجرام الوحشي في حق ابناء المحتجزين الصحراويين بتندوف لزمان يصل الى حوالي ستة واربعين سنة خلت .

نصيحة لمن يهمهم الامر

السيد المحجوب السالك كبير تيار خط الشهيد بالبوليزاريو. الذي يشرفه ان يكون من مؤسسي البوليساريو، حسب تصريحاته في لقاءات داخل المغرب ومنها لقاءاته الصحفية. يجب أن لا ينسى المحجوب ومن لف لفه، بأنه ينتمي إلى منطقة واد نون. وهي منطقة مغربية تقع خارج الأراضي المتنازع عليها أي المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الاسباني. فالإحصاء الذي انجزته أسبانيا سنة 1974 يهيم فقط سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب. والحال ان أغلبية مؤسسي البوليساريو وقادته وهو منهم. سيجدون أنفسهم خارج المعنيين بمنطقة الحكم الذاتي. فهم ليسو سوي معارضين مغاربة ارتقوا في اتون الخيانة الوطنية. فعليهم ان يبادروا إلى البحث عن مخرج لتورطهم في خيانة بلدهم كعملاء لنظام العسكريين الذين يحكمون الجزائر... ذلك النظام الذي يهدد وحدة واستقرار المملكة المغربية وسلامتها الإقليمية منذ اكثر من 60 سنة. على هؤلاء، اذا أرادوا النجاة، ان يسرعوا الخطى قبل أن يغلق في وجههم نداء الوطن الغفور الرحيم. .



البحث عن السلام

مجرد سؤال إلى الأمم المتحدة: متى كانت ميليشيات الأنظمة العسكرية طرفاً في البحث عن السلام؟ الجزائر هذه الأيام، عبر ميليشياتها المسلحة، "أي البوليزاريو الثانية" (*) تعلن مقاطعة البعثة الاممية للصحراء، وذلك في رسالة، إلى السيد الامين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وإلى ممثل روسيا الاتحادية بمجلس الأمن (وكان الجزائر تذكره بالقيام باللازم لصالح مناوراتها المعروفة). كما هاجمت تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وذلك لكون النظام الجزائري _ الذي يعتبر قضية الصحراء، تحتل المقام الأول ضمن قضاياها السيادية _ اعتاد إلى جانب ميليشياته، ان يشتري اللوبيات النافذة التي كانت، تضمن له سكوت التقارير الدورية عن خروقاته لوقف اطلاق النار، وعبثه بالقانون الدولي، وتخريب مسلسل السلام. كما اعتاد ضمان غض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة في حق المحتجزين والممارسات الإجرامية في حق الذين يدعي أنه يريد "تحريرهم". وعدم توثيقها بكل وضوح و موضوعية في تقارير الامم المتحدة. أن الخروج المتعنت لرعي ميليشيات البوليزاريو، تنفيذا لاوامر نظام الجزائر، المتمثل في التمرد ضد الامم المتحدة، والتهديد باعلان الحرب على المغرب. انطلاقاً من أراضي دولة الجزائر، وبسلاحها وتأطيرها، وتمويلها، وديبلوماسيتها، لكون هذه الميليشيات امتداداً عسكرياً لها، فبدون أوامر الجزائر لا يمكن لهذه الميليشيات ان تقدم على التهديد بالخروج من مسلسل السلام، الذي تقوده الامم المتحدة. إذا لم يتم الخضوع لشروطها... ان المسؤولية في ذلك كله تعود للمنظم الدولي الذي يعتبر البوليزاريو طرفاً في البحث عن حل سلمي للنزاع الإقليمي حول الصحراء، بدل تقديم زعمائها للمحاكمة الدولية على ما اقترفوه، ويقترفونه من جرائم، لا أعتقد أنها تقل عن جرائم الخمير الحمر. أن اعتبار الامم المتحدة لميليشيات البوليزاريو، طرفاً في الحل السلمي لنزاع الصحراء. هومكافأة، لهذا الكيان الإجرامي، وتجاهلاً لملف القضية الذي تتوفر عليه الامم المتحدة منذ 1960. وتتناسي الصراع المرير الذي خاضه المغرب، في دهاليس الامم المتحدة، في مواجهة الاستعمار الاسباني. أن المنظم الدولي مطالب بان يتفض الغبار عن الحقائق التي يمتلكها حول الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) والتي توجد موثقة بربائده. و الاستعانة بارشيف الدول، ذات الصلة بالملف، وخاصة اسبانيا، وفرنسا التي صنعت خرائط المنطقة. وألمانيا والمملكة المتحدة التي كان لها حضور في الصراع من اجا احتلال الأراضي المغربية وتقسيمها. (*)

(*)-البوليزاريو الثانية هي بوليزاريو الجزائر، التي نشأت بعد اقباب البوليزاريو الأصلية، مع اغتيال الشهيد الوالي مصطفى السيد.

تقرير حول اللقاء التواصلي المنظم حول: الأوضاع الإنسانية والحقوقية لساكنة مخيمات تندوف

من أجل اعلان مشروعها المتعلق بتنظيم ملتقى وانجاز ملف حول الأوضاع الإنسانية والحقوقية لساكنة مخيمات تندوف وللتعريف ب وبالغايات المرجوة منه , وللتعبير عن استنكار استمرار سلطات الجزائر في احتجاز هم دون وجه حق.

نظمت الجمعية لقاء تواصليا, بالمركب الثقافي سيدي بليوط, يوم 20 أكتوبر 2016 . خضرة جمهور مكون من بعض طلبة السلك الثالث ومتقنين ومهتمين , في شبه غياب للمنابر الصحفية التي كانت الجمعية تعول عليها , للمساهمة في تبليغ مشروعها للرأي العام ولأوسع جمهور ممكن , ولهذا تمت دعوة عدد كبير منها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن "راديو بليس" وموقع "المغربية نيوز" كانا استثناء, حيث تفضلا بتغطية هذا اللقاء ونشر تصريح لرئيس الجمعية .

وقد تميز هذا اللقاء بالكلمة الافتتاحية التي تقدم بها الكاتب العام للجمعية السيد عبد المجيد البارودي . ذكر خلالها بدواعي تأسيس جمعية "مبادرة للمواطنة والحقوق" باعتبارها جمعية وطنية مستقلة للتفكير والاقترح والمبادرة , كما قدم للحاضرين الأرضية التي تحدد منطلقات الجمعية و مجالات اهتمامها . بعد ذلك قدم تعريفا مختصرا برئيس الجمعية الأستاذ محمد الغزاوي, ثم أعطاه الكلمة حيث ابلى الحاضرين عناصر المشروع الذي تعمل الجمعية على انجازه والمتمثل بتنظيم ملتقى وإعداد ملف حول الانتهاكات التي ارتكبت و ترتكب في حق ساكنة مخيمات تندوف , سواء خلال عمليات الاقْتِياد القهري لسكان بوادي الصحراء نحو هذه المخيمات أو أثناء الاحتجاز المفروض عليهم بالقوة طيلة ما يزيد عن أربعة عقود. وتهدف الجمعية إلى تضمين أشغال هذا الملتقى معززا بوسائل الإثبات وكذلك المعالجة القانونية التي تتعلق بالتكييف القانوني للممارسات الحاطة بالكرامة والانتهاكات والجرائم المرتكبة في حق هذه الساكنة , وفي مقدمتها, جرمتا الاختطاف والاحتجاز , وذلك على ضوء القانون الإنساني الدولي . ثم نشره والتشاور مع الشركاء في مسألة الترافع بشأنه أمام الجهات ذات الصلة .

ويرجع إدراج هذا الملف ضمن برنامج الجمعية إلى : أولا- واجب التضامن مع هؤلاء المحتجزين والوقوف إلى جانبهم باعتبار مواطنين مغاربة , ولكونهم بشر يتعين الدعوة إلى تحريرهم من حالة الاحتجاز , وتخليصهم من انتهاك الكرامة وحالات دوس الحقوق وخنق الحريات . ويعود هذا الاختيار. و ثانيا- إلى كون مخيمات تندوف تعد من أهم الأوراق التي تلوح بها جبهة البوليزاريو ويتحجج بها النظام الجزائري, إلى جانب ورقتي حقوق الإنسان واستغلال الثروات . والحال أن هذه المخيمات شرع في إقامتها منذ 1974 وتم جلب المزيد من المحتجزين إليها. اثر إعلان المغرب عن تنظيم المسيرة وخاصة بعد الاتفاقيات المبرمة في اجتماع يومي 21 و22 أكتوبر 1975 المنعقد في بلدة المحبس, بين اسبانيا وجبهة البوليزاريو والمخابرات الجزائرية .

ولهذا , فان الجمعية تسعى إلى إبراز السياق التاريخي لإقامة هذه المخيمات و إلى كشف الجهات المتورطة في الترحيل القسري للسكان من موطنهم الأصلي والزج بهم في مخيمات تندوف لأغراض سياسية ببعلق بطموحات نظام الجزائر , وتوصيف أوضاعهم , على ضوء القانون الإنساني الدولي . وقد انتهاز السيد محمد الغزاوي فرصة هذا اللقاء , فاستعرض التطورات والإحداث التاريخية التي عرفتها المنطفة والتي تشكلت في ثناياها دوافع وأهداف النظام الجزائري وجبهة البوليزاريو لإقامة هذه المخيمات , بتلك الطرق القذرة و المهينة للكرامة الإنسانية , كما تطرق للتواطؤ الاسباني الذي جاء في إطار سعي الدولة الاسبانية إلى خلق حراك محلي يساير مخططاتها في مواجهة المغرب . ثم انتقل رئيس الجمعية للحديث عن الدور الذي لعبته المسيرة

الخضراء في حسم الموقف وإجبار اسبانيا على إيقاف السير في المخطط المشترك بينها وبين نظام الجزائر وجبهة البوليزاريو وبدل شرعت في التفاوض مع المغرب ثم الجلاء عن المنطقة وتسليم السلطات لمالك الأرض.

كما تطرق في حديثه إلى التقارير الدولية المحايدة التي تفضح سرقة المساعدات الإنسانية الموجهة لسكانة المخيمات. و التقارير التي تتطرق للانتهاكات المرتكبة في حق هذه الساكنة من تعذيب , واغتصابات وتزويج بالأكرام وانتزاع الأطفال من أمهاتهم وإرسالهم إلى كوبا وإجبارهم على حمل السلاح. وغير ذلك كثير من مما يتعرض لها هؤلاء الناس من قهر موغل في الوحشية , ناهيك عن الممارسات الحاطة بالكرامة من قبل الجنود الجزائريين وخاصة في حق النساء , وأشار في نفس السياق إلى أن هذه الساكنة , لم تسجل ولم يتم إحصاؤها إلى تاريخه رغم نداءات المنتظم أأممي والمنظمات الإنسانية الدولية . وفي ختام هذا اللقاء , أعاد المتحدث التذكير , بمفاصل المشروع الذي تنوي الجمعية انجازه , مؤكدا أن الجمعية تسعى إلى إن تجد من بين الخبراء المغاربة ومن أساتذة الجامعة, من يساهم في تأطير هذا العمل , وذلك حتى تتمكن من انحاز ملف تتوفر فيه عناصر الموضوعية والمصدقية , و المعايير الدولية والشروط التقنية اللازمة , ثم وضع مخطط جيد الإتقان للترافع في شأنه , كأرضية للمساهمة في الدفاع عن حق ساكنة مخيمات تندوف في التحرر, من وضعية الاحتجاز المفروضة عليها وفي التمتع بكامل حقوقها , وفق ما تنص عليه القوانين الدولية ذات الصلة .



لقاء توافلي حول الأوضاع الانسانية و الحقوقية لساكنة مخيمات تندوف

انعقد بتاريخ الخميس 20 أكتوبر 2016 بالمركب الثقافي لسيدى بليوط بالدار البيضاء وذلك في نطاق حملة دات طابع انساني للتضامن مع ساكنة هذه المخيمات و المطالبة بفك الحصار المضروب حولها وتمكين كل أفرادها من التمتع بكامل الحقوق التي يخولها القانون الانساني الدولي.

وقد قام بالقاء المحاضرة في الموضوع الاستاذ محمد الغزاوي رئيس الجمعية بتقديم من الاستاذ عبد المجيد البارودي كاتب عام الجمعية



مائدة مستديرة لتقديم و تقييم كتاب : حفريات في تاريخ الصراع المغربي الجزائري ... قضية الصحراء في ظل الملكية الثانية كسياق .

في اطار تنفيذها لبرنامج نشاطها ، وخاصة ما تعلق منه ملف الصحراء . نظمت جمعية مبادرة للمواطنة والحقوق ، بالمركب الثقافي “ حسن الصقلي “ بسيدي البرنوصي بالدارالبيضاء يوم 23 مارس 2018، مائدة مستديرة ، خصصت لتقديم وتقييم كتاب : حفريات في تاريخ الصراع المغربي الجزائري ... قضية الصحراء في ظل الملكية الثانية كسياق. وذلك بحضور مؤلفه الدكتور عز الدين خمريش .ومساهمة الأساتذة:

- _ الدكتور حسن اعيابة .
- _ الدكتور حسن الخطاي .
- _ الدكتور زهير الخيار .

وقد تميزت أشغال هذه المائدة ، بالحضور المكثف للمدعوين ، الذين كانوا من مختلف الآفاق المعرفية والمهنية . كان من بينهم شريحة هامة من طلبة الجامعة ، وخاصة طلبة سلك الماستر والدكتوراه.





وبتلخيص شديد ، يمكن حصر مجريات اشغال هذه المائدة المستديرة فيما يلي :

1- كلمة الافتتاح التي قدمها الكاتب العام للجمعية الأستاذ عبد المجيد البارودي، حيث عبر في مطلعها عن الترحيب بالحضور، و الشكر للساتذة الجامعيين الذين حضروا لتناول موضوع اللقاء .كما وجه الشكر الى السيد رئيس مجلس مقاطعة سيدي البرنوصي . والى السيد مدير المركب تلتقافي .على تفضلهم بقبول استضافة هذا النشاط المتميز .

كما تضمنت كلمة الافتتاح تعريفا سريعا بجمعية مبادرة للمواطنة والحقوق، التي اسست من طرف أطر جمعيتهم روح المواطنة وتشبثهم بنبل مبادئ حقوق الإنسان. بنزاهة وموضوعية بعيدا عن كل اصطفاف . تحذوهم ارادة قوية للمساهمة في تقوية مناعة بلادنا وتحسين صورتها. وذلك في ظرفية تحول فيها المجال الحقوقي الى منصة لاستهداف الدول و ضرب استقرار الشعوب وتفتيت وحدتها . الامر الذي جعل هذه الجمعية تنطلق من المرتكزات الاساسية التالية :

- بث روح المواطنة و ثقافة السلوك المدني .

- التشبث بنبل مبادئ حقوق الانسان و مناهضة التطرف.

- دعم فضائل الاستقرار والثقة في المستقبل.

2- بعد كلمة الافتتاح ، اخذ الكلمة السيد رئيس الجمعية المنظمة ، الأستاذ محمد الغزاوي . مذكرا بموضوع اللقاء وبالاهمية التي يكتسيها الكتاب الذي تم توقيعه مؤخرا في جناح جامعة الحسن الثاني بالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء .، من طرف مؤلفه الدكتور عز الدين خمريش. استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء. ورئيس مركز الدراسات و الابحاث السياسية والاستراتيجية لشؤون وقضايا الصحراء . استاذ زائر بكليات الحقوق بسطات والمحمدية وبالرباط اكدال.

ثم انتقل المتحدث الى تقديم الاساتذة الذين سيقومون مشكورين بتقديم وتقييم الكتاب موضوع اللقاء. وهم السادة :

أ - الدكتور حسن الخطابي. أستاذ بجامعة الحسن الاول بسطات ، رئيس مركز الدكتوراه سابقا . بكلية الحقوق بسطات.

ب - الدكتور حسن اعيابة ، استاذ بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء و رئيس مركز ابن بطوطة للدراسات والابحاث الاستراتيجية .

ج - الدكتور زهير الخيار ، استاذ بجامعة الحسن الاول بسطات . خبير ومؤطر في مجال التنمية المحلية .

وبعد هذه الفترة التقديمية، اعطيت الكلمة للدكتور حسن الخطابي ، الذي ذكر في مداخلته بالمكانة التي تحضى بها قضية الصحراء لدى جميع المغاربة . تلك المكانة التي وجدت صداها بروح اكااديمية في كتاب الدكتور عزالدين خمريش، ثم انتقل المتحدث الى استعراض الجوانب القانونية والديبلوماسية التي تضمنها الكتاب . فابرز اهمية التسلح بمضامين هذا الكتاب في مواجهة مغالطات خصوم الوحدة الترابية للمغرب باعتبار الكتاب وثيقة ذات قيمة اكااديمية متميزة جاءت لتغني المكتبة المغربية ، ولاستدراك النقص في التواصل الاكاديمي

حول قضية الصحراء . كما دعى الدكتور الخطابي الى ضرورة تكثيف مثل هذه اللقاءات . لمد الباحثين والمهتمين وعموم الناس ، بما يحتاجون من معارف اكااديمية حول القضية و تطوراتها على المستويات القانونية والبيولوماسية . مما يساعد في اكتساب مهارات وتقنيات الترافع من اجل القضية الوطنية .

بعد مداخلة الدكتور حسن الخطابي ، جاء دور الدكتور حسن اعيابة ، معتبرا ان هذه المائدة المستديرة ، مناسبة متميزة لتقديم الكتاب و مؤلفه ، مبرزا ان هذا الكتاب له قيمة اكااديمية جد هامة ، من حيث انه تضمن تأريخا و توثيقا لمراحل تطورات قضية الصحراء، على المستوى السياسي وعلى مستوى القرارات الدولية ، ومواقف مختلف الاطراف . كما اكد المتحدث انه كتاب يعطى تحليلا معمقا للملف، من شأنه ان يساعد في الترافع المبني على المعرفة الاكااديمية .

اما الدكتور زهير الخيار فقد ركز مداخلته على الجوانب التنموية التي تطرق لها الكتاب .وفي هذا الجانب تعرض المتحدث للمجهودات التنموية وللورايش المفتوحة بالصحراء وما آلت اليه من نتائج غيرت وجه المنطقة وانتقلت بها الى آفاق تنموية واعدة .

وبعد مداخلات السادة الاساتذة . فتح المجال امام مداخلات وتساؤلات الحاضرين ، وقد كان من بينهم واحد من أبناء القبائل الصحراوية المعروف بدوره كواحد من شيوخ تحديد الهوية . وكذلك واحد من الاطر العليا للادارة المغربية الذين ساهموا في تاطير عمليات تحديد الهوية . وهذا ما ساهم في إغناء أشغال هذه المائدة المستديرة و في تعميق النقاش .

وقد اتاحت مداخلات وتساؤلات الحضور ، الفرصة من جديد امام السادة الاساتذة الذين تفاعلوا معها بعودتهم لاعطاء المزيد من التوضيحات بشأن ما طرحته من قضايا.

وهذا ما ينسجم مع ما تسعى اليه الجمعية المنظمة ، من تمكين للمغاربة ، والشباب منهم بالخصوص ، من معرفة بالقانون الدولي و آلياته . وعلى اساليب الحوار وطرق الاقناع والترافع من أجل قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية .

وفي الاخير جاء دور مؤلف الكتاب الذي تجاوب مع ماجاء في مداخلات السادة الاساتذة وفي تساؤلات وآراء الحضور .

وقد عبر الدكتور عز الدين خمريش ، عن شكره وامتنانه للسادة الأساتذة وكل الذين ساهموا في مناقشة كتابه . شاكرا الجمعية المنظمة

التي بادرت لتنظيم هذه المائدة المستديرة. و احسنت

تنظيمها .

وواصل حديثه قائلا ان كتابه ؛ كما جاء في المداخلات السابقة ، هو عبارة عن مرافعة قانونية وسياسية وتاريخية للدفاع عن حقوق

المغرب وموقفه في النزاع المفتعل حول الصحراء ، ذلك ان هذا الكتاب تضمن حقائق تاريخية وقانونية ، كلها تثبت مغربية الصحراء . كما



اشار الى ان هذا الكتاب تضمن جردا وتناولا لمختلف قرارات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولي والوحدات السياسية الفاعلة في مراكز القرار الدولي. واجمالا فان هذا الكتاب قدم للقاريء وكل مهتم ، حقائق وبراهين وأدلة قوية ؛ قانونية وتاريخية وسياسية على مغربية الصحراء. وفقا لمبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية . كما أشار الى الاوراق المهترئة والهامشية التي يثيرها خصوم المغرب ودعاة الانفصال. مؤكدا في هذا السياق على ان قضية الصحراء ، هي قضية نزاع سياسي من حيث التصنيف الدولي وليست قضية تصفية استعمار كما يدعي الخصوم عند حديثهم عن اللجنة الرابعة .

وجدير بالذكر ان هذه المداخلة خصصت فقرة هامة للحديث عن الثورة التي احدثتها المؤسسة الملكية في العمل الدبلوماسي المتعلق بالقضية الوطنية . الامر الذي مكن المغرب من تحقيق اختراقات هامة على المستوى القاري والدولي . وخلص الى القول ان قضية المغرب قضية عادلة وجدت في الدبلوماسية الملكية ، الدفاع القوي الذي كانت في حاجة اليه.

وما تجدر الاشارة اليه ، ان السادة الاساتذة و كل الحاضرين عبروا عن تميمهم لمبادرة الجمعية و لحسن التنظيم .وعلى الاختيار الصائب لتناول ملف القضية الوطنية الاولى .

وفي النهاية تناول الكلمة رئيس الجمعية المنظمة ليشكر الجميع على المساهمة القيمة في هذا اللقاء الذي جاء ليغني رصيد هذه الجمعية في مجال الدفاع عن القضية الوطنية . حيث سبق ان نظمت لقاء تواصليا بالمركب الثقافي سيدي بليوط في الدار البيضاء حول الاوضاع القانونية والانسانية لساكنة مخيمات تندوف على ضوء القانون الدولي الانساني . وحول نفس الموضوع تم تنظيم لقاء تواصليا بقاعة المحاضرات للمجلس البلدي لمدينة ورزازات. وذلك الى اصدار عدة بيانات تتعلق بحالة الاحتجاز والانتهاكات التي تعاني منها ساكنة مخيمات تندوف.

و اكد المتحدث ان هذه الجمعية تصر على ان تعمل بتأطير اكايمي من طرف جامعاتنا واكاديميها لنشر ثقافة الترافع من اجل قضايانا الوطنية باقوى الحجج واسلم الطرق وانجعها . واختتم حديثه بالتأكيد على ان الجمعية ستستمر في تنفيذ برامجها واداء رسالتها رغم انعدام الوسائل..